

انعكاسات زيادة سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد والموازنة العامة في لبنان

منير راشد

خبير اقتصادي ومالي ونائب رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية



كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن أثر سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد دون النظر إلى الأرقام والعوامل المؤثرة لهذه السلسلة، ومن بين أعنف الرافضين لها الهيئات الاقتصادية التي شنت حملة عنيفة على بادرة الحكومة بإصلاح الرتب والرواتب التي تشمل أيضاً رواتب المعلمين في القطاع الخاص. هذه الورقة تسعى إلى مقارنة موضوع السلسلة عبر تبيان عدالتها، ومحدودية تأثيرها على وضع المائبة العامة وعلى النمو الاقتصادي، وإلى دحض البراهين التي تستند إليها الهيئات الاقتصادية المناهضة للسلسلة والتي تقتصر إلى الصفة العلمية والمنهجية.

عدالة السلسلة

لم يطرأ أي تغيير على سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام والمدارس الخاصة منذ ١٦ عاماً، أي منذ العام ١٩٩٦، باستثناء زيادة مقطوعة قدرها ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٨. وإذا أخذنا في الاعتبار معدّل التضخّم خلال هذه الفترة الذي بلغ في أقل تقدير نحو ٥٠٪ (وخاصةً أنه خلال هذه الفترة انخفض سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية تبعاً لانخفاض سعر الدولار وكذلك لاعتماد ضريبة القيمة المضافة في ٢٠٠٢ بمقدار ١٠٪)، يكون الانخفاض الحقيقي في رواتب القطاع العام والمدارس الخاصة هو الأعلى بين القطاعات كافة. وفي الوقت ذاته، فإن إقرار رفع الحد الأدنى للرواتب في القطاع الخاص في العام السابق يؤشر بدوره إلى ضرورة رفع الأجور في القطاع العام وفي التعليم في القطاع الخاص. وكان أجدى بالحكومات السابقة تعديل هذه الرواتب دورياً بهدف تفادي الوقوع في هذه الأزمة، حيث دفع انخفاض الرواتب الحقيقية موظفي القطاع العام ومعلمي القطاع الخاص إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم.

من ناحية أخرى، ترتبط الرواتب في قطاع التعليم الخاص ارتباطاً إلزامياً بسلسلة وزارة التربية، وهذه حالة فريدة من نوعها علماً بأن هذا لا يطبق على سياسة تحديد الأقساط، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المهنة هي الوحيدة المحكومة بهذا القيد، انطلاقاً من اعتبار دعم المدارس الخاصة المعفاة من معظم الضرائب. فمن الإصلاحات الواجب اعتمادها: تحرير سوق العمل في قطاع التعليم أسوةً بالقطاعات الأخرى. وهذا الأمر يجب النظر إليه بجدية حيث أن المنافسة البناءة وحدها تؤمّن التوازن، وتؤدي إلى تحديد الراتب بصورة عادلة.

إن تحديد نسبة الزيادة الأنسب أو الأكثر عدلاً^(١) مسألة أسهل مما نعتقد. فالزيادة المقترحة ستكون نحو ١٢٪ سنوياً على فاتورة مجمل الأجور والرواتب. ولكن التوزيع لن يكون متوازناً حيث أن الفئات العليا ستحظى بزيادات أعلى. فإذا قارناً الزيادة المقترحة من قبل الحكومة، بالزيادة اللاحقة بمتوسط

(١) مع العلم أن الاقتراح الذي أوردته الحكومة حيال هذا الأمر قد لا يكون الأفضل أو حتى صائباً.

الأجور في القطاع الخاص خلال فترة ١٩٩٦ إلى ٢٠١٢ (باستثناء التعليم)، نستطيع أن نقدر ما إذا كانت الزيادة عادلة أم لا. هذه المعلومات متوفرة لدى صندوق الضمان الاجتماعي وكذلك لدى دائرة ضريبة الدخل، وكلاهما يشير إلى أن الزيادة الفعلية في القطاع الخاص فاقت النسبة المقترحة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الزيادة ستبقى مستقرّة حتى العام ٢٠١٧.

تم يطرأ تغيير على سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام والمدارس الخاصة منذ ١٦ عاماً، باستثناء زيادة مقطوعة قدرها ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٨

نشير أيضاً إلى أن تكلفة التعليم قد ارتفعت بنسبة ٣٨٪ منذ العام ٢٠٠٩ نتيجة ارتفاع الأقساط بالدرجة الأولى، وهذا ليس مؤشراً على زيادة فعالية التعليم بحد ذاته. كذلك، تتجه التكلفة إلى الارتفاع سنوياً بنحو ٨٪ على الأقل.

تأثيرها على الموازنة العامة

إنّ تقليص عجز الموازنة العامة في السنوات السابقة تمّ على حساب ضبط الرواتب والأجور في القطاع العام، وكذلك على حساب الإنفاق الاستثماري. والجدير بالذكر أنّ العجز في العام ٢٠١١ حقّق أدنى رقم له منذ عقدين حيث بلغ ٦٪ فقط. ومع أنّ هذه السياسة غير قادرة على الاستمرار، فإن وقع سلسلة الرتب والرواتب سيظهر كبيراً في ٢٠١٢، في حين أنه لو جرى التعديل في الرواتب تدريجياً لما ظهر هذا الفرق. والواقع أنه من الخطأ مقارنة أداء ٢٠١٢ بذلك العائد لعام ٢٠١١. في هذه الحال من الطبيعي أن يبدو أنّ الوضع المالي قد ازداد سوءاً في ٢٠١٢ مع أنّ ذلك لا يعود فقط لزيادة الأجور، وإنما أيضاً لزيادة الدعم الذي تقدمه الحكومات. عادة ما تلجأ الحكومات في مواجهة الركود الاقتصادي إلى إجراءات لزيادة العجز المالي، وهذا ما فعلته الحكومة، ومن غير الواضح إذا كان ذلك وفق سياسة متعمّدة. وفي كل الأحوال، فإن زيادة رواتب نحو ٢٠٪ من القوة العاملة سيكون له وقع هام على زيادة الطلب والحركة الاقتصادية.

تأثيرها على تضخّم الأسعار

إنّ أثر السلسلة الجديدة على التضخّم والاقتصاد يجب أن يُنظر إليه من منظور التمويل الكلي لعجز الموازنة وأثره على السيولة. حيث من المتوقع أن يرتفع العجز إلى ٩,٥ ألف مليار في عام ٢٠١٢ وإلى ٦,٣ ألف مليار في عام ٢٠١٣. فإن عجز الموازنة العامة منذ أعوام عدّة هو السبب الرئيسي في ارتفاع رصيد الدين العام الذي بلغ ٥٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٢. ويجري تمويل العجز المتراكم من خلال الاقتراض الداخلي (من البنك المركزي) والمصارف التجارية). ممّا يغذي السيولة وبالتالي يزيد من التضخّم. ومن أجل قياس أثر زيادة الأجور على التضخّم، علينا قياس أثر زيادة الأجور بدورها على السيولة.

إن سلفة الخزينة في ٢٠١٢ موظفي القطاع العام البالغة ١٠٪ مقابل غلاء المعيشة لم يكن لها اثر تضخمي يذكر (فقط نصف بالمئة)

إنّ السيولة الإضافية الناتجة عن هذه الزيادة لن تتعدّى نسبة ٦,٠٪ بينما يؤدّي العجز الكلي في المالية العامة إلى زيادة في السيولة توازي ٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لذا، فإن أثر زيادة الأجور على التضخّم سيكون محدوداً ولن يتعدّى النصف بالمئة. إن زيادة الأجور المقترحة ستبلغ نحو ألف مليار سنوياً، وبما أنها ستكون لمرة واحدة لعدة سنوات، فسوف يقل وقعها على العجز في السنوات اللاحقة تدريجياً من ٤,١٪ في العام ٢٠١٣ إلى ١٪ في العام ٢٠١٦.

وبالنظر إلى الأرقام الفعلية لمؤشر الأسعار والاستهلاك، فإن زيادة الأسعار بلغت ١٠٪ في نهاية العام ٢٠١٢ مقابل ٣,١٪ في ٢٠١١. وتعزى هذه الزيادة لإدراج كلفة المسكن للمرة الأولى في المؤشر اعتباراً من العام ٢٠٠٩ والذي سجل ارتفاعاً بمقدار ٤٤٪ عاكساً الزيادة خلال أربعة سنوات. وبما أن ثقل المسكن في المؤشر يبلغ ٦٠,٢٪، فقد كان وقعه على السعر ١,٧٪. وإذا استثنينا كلفة المسكن من المؤشر، (أي ١,٧٪)، فسيبلغ ارتفاع المؤشر فقط ٢,٩٪ في العام ٢٠١٢. وبالمقارنة مع الأعوام السابقة (التي لم تشمل المسكن) بلغت الزيادات ١,٣٪ في ٢٠١١ و ٥,٤٪ في ٢٠١٠. إضافة إلى أن التضخم العالمي هو في أدنى حدوده. لذا، فإن سلفة الخزينة في ٢٠١٢ لموظفي القطاع العام البالغة ١٠٪ مقابل غلاء المعيشة لم يكن لها أثر تضخمي يذكر (فقط نصف في المئة) كما يدعي البعض. وبالتالي، فإن اعتماد نسبة تضخم قدرها ١٠٪ في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع السنوات السابقة هو خطأ فادح.

أمّا بالنسبة للمطالبة بربط زيادة الأجور في القطاع العام والتعليم الخاص بالإنتاجية، فهذا يتطلب قياساً للإنتاجية في القطاعين العام والخاص على مدى سنوات، فضلاً عن أن هذه الأرقام غير متوفرة للقطاعين. لذا، لا نستطيع ربط زيادة الأجور بالإنتاجية فيهما. ولكن، وعلى سبيل الافتراض أن الإنتاجية بقيت ثابتة (رغم أنها تحسنت في أغلب الظن)، فإن الرواتب الحقيقية قد انخفضت مقابل الإنتاجية، وهذا الأمر يعزّز طلب هذه الفئات بأن ترفع رواتبها لتوازي إنتاجيتها.

كما أن القول أن الزيادة تؤثر سلباً في القدرة التنافسية للاقتصاد، فهذا يتطلب معرفة أثر زيادة الرواتب على الأسعار النسبية. وأحد الأساليب المتبعة لاحتساب الأثر على القدرة التنافسية هو عن طريق احتساب التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعكس أثر الأسعار المحلية والأسعار العائدة للشركاء التجاريين وكذلك تقلبات سعر الصرف. وكون التضخم في لبنان^(٢)، وكذلك لدى الشركاء التجاريين، في حالة تدن، فليس من المتوقع أن يحدث تغير يذكر في القدرة التنافسية، أضف إلى ذلك أن سعر الليرة اللبنانية مربوط بالدولار فأى تغير في سعر الدولار مقابل العملات الأخرى للشركاء التجاريين يؤثر في القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية إيجاباً إذا انخفض الدولار، وسلباً إذا ارتفع سعره، كون السياسة الحالية لمصرف لبنان ملتزمة بسياسة تثبيت سعر العملة، وفي هذه الحالة ليس في الوارد خفض سعر الصرف مقابل الدولار بهدف تحسين القدرة التنافسية، وقد يكمن البديل في تحسين أداء الاقتصاد عبر خفض التكلفة على الانتاج من خلال القيام بالتدابير التالية:

- خفض تكلفة الكهرباء من خلال إصلاح جذري لهذا القطاع،
- خفض تكلفة الاتصالات من خلال خفض رسومها وتوفير إيرادات بديلة،
- الاستناد أكثر إلى الضرائب المباشرة على الدخل بدلاً من الضرائب على الاستهلاك التي تؤدي بدورها إلى رفع الأسعار وخفض القدرة التنافسية وخاصة في قطاعي الخدمات والسياحة.

يتوقع أن تؤدي السلسلة الجديدة إلى زيادة العجز وهذا هو واقع الحال مع أية زيادة في الانفاق، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزيادة في التحويلات لقطاع الكهرباء قد فاقت الزيادة في الأجور في ٢٠١٢. ولكن إذا قلصت الحكومة من الهدر في مجالات عدة كما نوه الكثيرون، ومن التهرب الضريبي الذي تمارسه شريحة كبيرة من المكلفين، وبالاعتماد على إصلاحات ضريبية محدّدة، تستطيع الحكومة تقليص العجز بعدة نقاط مئوية ليصبح في حدود ٦٪ (أو أقل) في عام ٢٠١٦ مقابل ٩٪ حالياً، وإلى خفض الدين العام إلى ١١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٣٧٪ حالياً.

(٢) كما تمّ التوضيح سابقاً.

فمن الإصلاحات الواجب اعتمادها: تحرير سوق العمل في قطاع التعليم أسوة بالقطاعات الأخرى

وضع السياسة النقدية

الجدير بالذكر أيضاً أنّ السياسة النقدية لم يطرأ عليها تغيير جذري خلال فترة تولّي الحكومة الأخيرة. إذ إنّ السياسة النقدية تهدف إلى حماية الليرة اللبنانية والمحافظة على احتياطي يُوّشر إلى الاطمئنان وقد ارتفع الاحتياطي في السنتين الأخيرتين حتى بلغ ٢٩ مليار دولار حالياً باستثناء الذهب. كما وقررت الائتمان اللازم للقطاع الخاص حيث نما هذا الائتمان بوتيرة مستقرة بحدود ١٠٪.

إذا قلّصت الحكومة من الهدر في مجالات عدة ومن التهرب الضريبي وبالاعتماد على إصلاحات ضريبية محدّدة، تستطيع الحكومة تقليص العجز بعدة نقاط مئوية ليصبح في حدود الـ ٦٪ (أو أقل)

كما إنّه باستثناء السلفة المذكورة لموظفي القطاع العام ودعم الكهرباء، لم يطرأ تغيير على السياسة المالية العامة. وكما في السابق لم يتم إقرار الموازنة في مجلس النواب. كما يجب لفت النظر إلى أنّ حيزاً كبيراً من الدعم المقدم للكهرباء هو نتيجة دعمها لجميع القطاعات بما فيه القطاع الخاص، والجهازين المدني والعسكري، والبلديات، فضلاً عن الامتيازات الخاصة، فيكون بذلك دعمها الصافي أقل بكثير من دعمها الاجمالي.

وأخيراً، يجب أن نرى المؤشرات الايجابية الأخرى. فقد حقّق ميزان المدفوعات تحسناً استثنائياً إذ انخفض عجز الحساب الجاري من ٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى ٣٠٠ مليون دولار فقط في ٢٠١٢ (أي من ١٢٪ من الناتج المحلي إلى أقل من ١٪). وهذا يدل على تحسّن كبير في صافي الادّخار وتقليص الحاجة للتمويل الأجنبي، وهو الدليل الأساسي لعافية ميزان المدفوعات. وكان لتصدير الخدمات وزيادة الدخل الدور الأكبر في تحسين أداء ميزان المدفوعات.

وأخيراً يجب ألا ننسى أنّ الركود العالمي والوضع غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في سورية، لهما الأثر الأكبر على ضعف النمو المحلي، بالإضافة إلى الخلافات السياسية الداخلية. وعلى الرّغم من هذا النّظر الطارئ، فإنّ اقتصادنا صامد وما يزال لديه مناعة، وخاصة الجهاز المصرفي الذي تدل مؤشرات العامه وكذلك مؤشرات الاحترازية على ايجابية؛ وهذا السجل لا يتحقق في اقتصاد يشارف على الانهيار كما يريد أن يظهره البعض.

مصادر

- "Debt and Debt Markets", Issue No. 23, Quarter IV 2012.
<http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/PublicDebt/Documents/Quarterly%20Debt%20Report/2012/Debt%20and%20Debt%20Markets%20QIV%202012.pdf>

■ إدارة الاحصاء المركزي، <http://www.cas.gov.lb>

■ مصرف لبنان، عرض النقود،

<http://www.bdl.gov.lb/tabs/index/6/286/Money-Supply.html>